القطاع الطلابي للتقدم والإشتراكية
ⴰⵙⴰⵔⵉⵙ ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⴷ ⵜⵙⵙⵓⵙⵢⴰⵍⵉⵙⵜ
SECTEUR DES ÉTUDIANTS DU PPS

الرباط في 22 شتنبر 2025

بيان الدخول الجامعي

في سياق الدخول الجامعي الراهن، يتابع القطاع الطلابي لحزب التقدم والاشتراكية بقلق بالغ مشروع القانون الإطار للتعليم العالي والبحث العلمي، الذي صادقت عليه الحكومة مؤخراً. لقد كان من المفترض أن تكون هذه اللحظة فرصة تاريخية لإصلاح جوهري وعميق لجامعتنا المغربية، لكنها جاءت في غياب تام للحوار الجاد والتشاور الفعلي مع جميع الأطراف المعنية، مما أثار شكوكا مشروعة حول نوايا هذا المشروع وأهدافه.

إن واقع التعليم العالي في بلادنا اليوم لا يختلف عليه اثنان، فهو يعاني من أزمات بنيوية عميقة، أبرزها الاكتظاظ الخانق، تردي البنية التحتية، وتراجع جودة التكوين والبحث العلمي. يضاف إلى ذلك، ضعف العلاقة بين الجامعة واحتياجات التنمية الوطنية، واستمرار مظاهر الفساد والزبونية في مراحل مفصلية من المسار الجامعي.

لكن ما يثير استياءنا الأكبر هو أن هذا المشروع، بدل أن يواجه هذه التحديات بجرأة وشفافية، تم إعداده وصياغته بطريقة إقصائية، بعيدا عن أي إشراك حقيقي للأساتذة، الطلاب، والإداريين، وهي الأطراف الأساسية التي تعيش هموم الجامعة وتعرف مشاكلها. هذا الإقصاء الممنهج من عملية بلورة الإصلاح يجرد المشروع من شرعيته المجتمعية ويجعله مجرد وثيقة تقنية لا تستجيب لتطلعات أبناء الشعب، ولا تقدم حلولًا حقيقية للأزمات الهيكلية المتجذرة في منظومتنا التعليمية.

يؤكد القطاع الطلابي لحزب التقدم والاشتراكية أن أي إصلاح حقيقي وجذري يجب أن ينطلق من حوار وطني شامل، تشاركي وديمقراطي، يضمن انخراط الجميع، ويضع مصلحة الطالب والمصلحة العامة في صلب اهتماماته. فمستقبل جامعتنا ومستقبل أجيالنا القادمة لا يمكن أن يبنى بقرارات فردية ومنقوصة.

مع كل هذا يواجه القطاع الطلابي لحزب التقدم والاشتراكية، في سياق الدخول الجامعي الراهن، تحديات مقلقة تفرض نفسها بقوة على الساحة التعليمية. فإلى جانب النقاش المرتبط بالمشروع القانون الإطار للتعليم العالي والبحث العلمي، الذي أثار شكوكاً حول نواياه بسبب غياب الحوار الجاد، برزت قضايا أخرى لا تقل أهمية، تعكس عمق الأزمة التي تعاني منها منظومتنا التعليمية.

قرار إلغاء مباريات الولوج إلى سلك الماستر: حل شكلي لا يواجه الفساد

لقد أثار القرار الوزاري القاضي بإلغاء مباريات الولوج إلى سلك الماستر استياءً واسعاً في صفوف الطلبة، إذ لم يُنظر إليه كحل حقيقي للفساد الذي شاب بعض هذه المباريات، بل كإجراء شكلي يلتف على جوهر الإشكال. فالبديل المنتظر لم يكن تعطيل هذه الآلية، وإنما إصلاحها وضمان شفافيتها من خلال المراقبة الصارمة وتكافؤ الفرص، بما يجعل الكفاءة والاستحقاق المعيار الأساس للولوج.

ومما فاقم الوضع أن إصدار دفاتر الضوابط البيداغوجية الجديدة لمسالك الماستر جاء في غياب وضوح وتخطيط مسبق، حيث تأخرت الوزارة في نشر الملفات الوصفية الخاصة بالمسالك، وهو ما حرم الطلبة من الاطلاع في الوقت المناسب على شروط ومعايير الانتقاء. هذا الارتباك يعكس غياب مبدأ استمرارية المرفق العام، إذ لا يُعقل أن يتم تعديل الدفاتر في أقل من سنة واحدة من طرف وزير جديد في نفس الحكومة، دون مراعاة لما سبق اعتماده أو توفير الحد الأدنى من الاستقرار للمسارات الجامعية.

كما أن منح منسقي المسالك حرية واسعة في تحديد صيغ الانتقاء أفرز تفاوتات صارخة بين الجامعات: فبينما يكتفي بعض المسالك بانتقاء أولي بسيط، تفرض مسالك أخرى اختبارات كتابية وشفوية، وهو ما يضرب في العمق مبدأ المساواة، ويجعل حظوظ المترشحين رهينة باعتبارات غير موضوعية. وقد زاد الغموض في الصياغة الأولى للدفاتر الجديدة من حدة الالتباس، إذ اعتقد الطلبة بداية أن المباريات قد ألغيت نهائياً، ليتضح لاحقاً عكس ذلك، وهو ما كشف هشاشة هذه التعديلات وضعف وضوحها.

القطاع الطلابي للتقدم والإشتراكية
ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⵜⵉⵎⵓⵔⴰⵜⵉⵏⵉⵜ ⵏ ⵜⵎⵓⵔⴰⵜ ⴷ ⵜⵙⵓⵙⵢⴰⵍⵉⵙⵜ
SECTEUR DES ÉTUDIANTS DU PPS

إن هذا النهج الارتجالي لا يؤدي سوى إلى تقويض الثقة في العملية البيداغوجية برمتها، ويكرس صورة من التذبذب والارتباك في تدبير قطاع التعليم العالي، بدل أن يعزز الشفافية ويضمن وضوح المساطر. ويزداد الوضع قتامة مع استمرار تداول أخبار وفضائح الفساد والزبونية التي ترافق مباريات الولوج كل سنة، مما يجعل أي غموض إداري أو تضارب في القرارات بيئة خصبة لإعادة إنتاج هذه الممارسات المشينة.

وعليه، يعبر القطاع الطلابي لحزب التقدم والاشتراكية عن رفضه القاطع لهذا القرار الذي لا يشكل سوى حلاً سطحياً، ويدعو الحكومة ووزارة التعليم العالي إلى اعتماد إصلاح جدي يقوم على تقوية آليات الانتقاء لا إلغائها، عبر ترسيخ الشفافية، ضمان المساواة، وإشراك جميع الفاعلين في صياغة إصلاحات تضع مصلحة الطلبة في صدارة الأولويات، وتعيد الاعتبار لمصداقية الجامعة المغربية ودورها التنموي.

قطاع التكوين الهندسي: أزمات هيكلية وتجاوزات في المباريات

وفي سياق متصل، يعبر القطاع الطلابي لحزب التقدم والاشتراكية عن قلقه العميق إزاء الوضع الذي يعرفه قطاع التكوين الهندسي ببلادنا، والذي من المفترض أن يشكل رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية والتكنولوجية. غير أن هذا القطاع الحيوي يواجه اليوم مجموعة من المشاكل البنيوية التي تعرقل أداءه ودوره الاستراتيجي، من بينها محدودية الطاقة الاستيعابية للمؤسسات، ضعف البنيات التحتية والتجهيزات البيداغوجية، غياب التنسيق بين مختلف المدارس والمعاهد، وتباين جودة التكوين بين مؤسسة وأخرى. كما يظل الارتباط بسوق الشغل ضعيفاً، حيث يواجه العديد من المهندسين الشباب صعوبات حقيقية في الاندماج المهني رغم الحاجة المعلنة إلى الكفاءات الهندسية.

وقد زادت الاختلالات التنظيمية التي شابت المباراة الوطنية المشتركة، المنظمة مؤخراً من طرف المدرسة الوطنية العليا للكهرباء والميكانيك، من حدة الأزمة، حيث تم تسجيل عدة تجاوزات خطيرة على مستوى الشفافية والتنظيم والمراقبة، الأمر الذي مس بمبدأ تكافؤ الفرص بين المترشحين، وأثار استياءً واسعاً في صفوف الطلبة وأسرهم دفعهم الى استخراج أحكام قضائية من أجل إنصافهم. وعليه فإن القطاع الطلابي لحزب التقدم والاشتراكية يشير إلى أن إصلاح قطاع التكوين الهندسي لم يعد خياراً ثانوياً، بل ضرورة استعجالية لضمان تكوين مهندسين بكفاءة عالية، في مؤسسات تتوفر على شروط الجودة والشفافية، وتستجيب لتطلعات الطلبة وحاجيات التنمية الوطنية.

طلبة كليات الطب: إخلال بالاتفاقات وتهديد لمسار التكوين

على بعد سنة كاملة من المقاطعة التاريخية التي خاضها طلبة كليات الطب، والتي استمرت عاماً كاملاً وانتهت بتوقيع اتفاق مع الحكومة، يؤسف القطاع الطلابي لحزب التقدّم والاشتراكية أن يؤكد أن الالتزامات المعلنة لم يتم تنفيذها بالشكل المطلوب.

1. إذ لم تُصرف إلى حدود اليوم التعويضات المالية الخاصة بفترات التدريب، رغم أنها شكّلت بنداً أساسياً ضمن محضر الاتفاق، وهو ما يفاقم الأعباء الاقتصادية والاجتماعية الملقاة على الطلبة.
2. كما لم يتم الوفاء بالالتزام المتعلق بتأمين دروس تطبيقية وحصص محاكاة سريرية لفائدة طلبة السنة السادسة، وهو ما يفرغ السنة التكوينية من جزء جوهري من محتواها البيداغوجي.
3. وتعرف السنة الجامعية الحالية تأخراً غير مسبوق في انطلاقتها، مرفوقاً بتراكم فترات تدريبية مؤجلة، مما يُربك المسار الدراسي ويؤثر سلباً على تكوين أطباء المستقبل وعلى استمرارية المرفق الصحي العمومي.

إن القطاع الطلابي لحزب التقدّم والاشتراكية، وهو يواكب عن قرب هذه التطورات، يدعو الحكومة إلى تحمّل مسؤولياتها الكاملة والإسراع في تدارك هذه الاختلالات العميقة، وفاءً بالتزاماتها تجاه طلبة كليات الطب، وضماناً لحقهم في تكوين أكاديمي وعملي لائق، بما يخدم في النهاية المنظومة الصحية الوطنية وحق المواطنات والمواطنين في خدمات صحية عمومية ذات جودة.

عن اللجنة الوطنية: